

للجزائر



تقرير رصد الوضع الاقتصادي

تعزيز الصمود
في الوقت الملئ

ربيع 2022



البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ملخص وافٍ

الإجمالي. وأدى تنفيذ برنامج إعادة شراء ديون الشركات العمومية إلى زيادة المديونية، من 51% إلى 63% من إجمالي الناتج المحلي. كما بقيت السياسة النقدية ذات طبيعة تيسيرية وانتعشت السيولة المصرفية مع انتعاش الصادرات، إلا أن نمو الائتمان للقطاع الخاص ظل بطيئاً، وتجاوز الائتمان المصرفي المقدم للحكومة الائتمان المقدم للشركات الخاصة.

من المتوقع أن يستمر الانتعاش الاقتصادي في عام 2022، وسيسمح ارتفاع أسعار النفط والغاز بفوائض في المالية العامة و الحساب الجاري. من المتوقع أن يستمر نشاط القطاع الهيدروكربوني في دعم النمو، وسيعود النشاط في القطاعات غير الهيدروكربونية إلى مستوى ما قبل الجائحة. ومع ذلك، يمكن أن يكون الانتعاش في الاستثمار ملحوظاً بدرجة أكبر من ذلك في الاستهلاك. ومن المتوقع أن تظل الصادرات الهيدروكربونية عند مستوى مرتفع، مما سيولد فائضاً في الحساب الجاري، وزيادة ملحوظة في الإيرادات المالية بحيث ستجعل رصيد المالية العامة قريباً من التوازن إذا ما اقترن بسياسة إنفاق حذيفة. أما إذا حدث انخفاض في أسعار الصادرات الهيدروكربونية أو في أحجامها خلال عامي 2023 و2024، فسوف يؤدي ذلك إلى تدهور تدريجي في الحسابين الخارجي والمالية العامة.

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تهدد آفاق الاقتصاد الكلي في تقلبات أسعار النفط والغاز عالمياً، مما يؤكد أهمية تنفيذ برنامج الإصلاح الحكومي. لا تزال موازين الاقتصاد الكلي تعتمد على تقلبات أسعار النفط العالمية وعلى حالة عدم اليقين المحيطة بتطورات الحرب في أوكرانيا وديناميكيات الاقتصاد العالمي. وبالتالي، فإن وتيرة الانتعاش واستدامته ستعتمد على تأثير برنامج الإصلاح وقدرة القطاع الخاص على استدامة النمو. وكما هو الحال في أي مكان آخر، أصبح التضخم مصدر قلق متزايد في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات المالية والنقدية الحكيمة (على المدى المتوسط) والإصلاحات التي تميل نحو إيجاد درجة أكبر من المنافسة (على المدى الطويل) ستساعد في الحد من الضغوط التضخمية.

ع اد إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني إلى مستواه المسجل فيما قبل جائحة كورونا في الربع الأخير من عام 2021، على الرغم من انخفاض الاستثمار. وكان الانتعاش مدفوعاً بقطاع الهيدروكربونات مع انتعاش أقوى في قطاع الخدمات، على الرغم من تراجع النشاط الزراعي والانتعاش غير الكامل في قطاع الصناعة العمومية. أما عند قياسه على مدار العام بأكمله، فقد ظل إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني أقل من مستواه لعام 2019 بنسبة 1.6%، في حين اقترب منه إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني (1% أقل). كما استمر الانتعاش في فرص العمل لكنه ظل غير مكتمل، واستمر التضخم أيضاً في الارتفاع. الأمر الذي أدى إلى اتخاذ السلطات مجموعة من الإجراءات للحد من التأثير على القوة الشرائية، بما في ذلك إطلاق برنامج منحة البطالة، ورفع الحد الأدنى للإعفاء من ضريبة الدخل، وزيادة رواتب الوظائف العمومي.

ومع ذلك، أدى الارتفاع المستمر في أسعار النفط والغاز عالمياً إلى حدوث تحسن ملحوظ في موازين الاقتصاد الكلي. فقد ارتفع سعر النفط الجزائري بنسبة 50% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022، مما أدى إلى ارتفاع أسعار تصدير الغاز الجزائري، وإن كان مع بعض التأخير. إلى جانب ذلك، ارتفع الطلب الأوروبي على الغاز وخصص إنتاج أوبك، الأمر الذي أدى إلى تعويض الارتفاع في أسعار الواردات، وخاصة الحبوب، والتخلص من عجز الحساب الجاري، مما سمح بالاستقرار النسبي لاحتياطات العملات الأجنبية. ومع ذلك، استمر الدينار في الانخفاض مقابل الدولار الأمريكي، لكنه استقر مقابل اليورو.

وبالتالي، انخفض العجز الكلي في الميزانية إلى حد كبير في عام 2021، من 12% إلى 7.2% من إجمالي الناتج المحلي. فبالإضافة إلى القفزة في الإيرادات النفطية، كانت هناك زيادة معتدلة في جميع بنود الإيرادات غير النفطية. كما زاد الإنفاق الجاري في أعقاب الزيادة في التحويلات الجارية، لكن عدم انتعاش الإنفاق الاستثماري حد من انتعاش الإنفاق



مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن العاصمة 20433